مجلة الآداب
للدراسات النفسية والتربوية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 03/ 03/ 2025م
تاريخ القبـول: 30/ 03/ 2025م

وَاقِعُ الشَّرَاكَةِ بَيْنَ الجَامِعَاتِ وَمُؤَسَّسَاتِ القِطَاعِ الخَاصِّ " دِرَاسَةٌ مَيْدَانِيَّةٌ عَلَى عَيِّنَةٍ مِنَ الجَامِعَاتِ الفِلَسْطِينِيَّةِ"

د. حسين شعبان حسين العيله *
hussainalaila2@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص ومعرفة ما إذا كان هناك فروق إحصائية بين استجابتهم تُعزى إلى متغير: (الجامعة، الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة)، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بتطبيق استبانة، حول واقع الشراكة مكونة من (38) فقرة موزعة على (3) مجالات، وذلك على عينة مكونة من (313) عضو هيئة تدريس من جامعات (الأزهر، الإسلامية، القدس المفتوحة) وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة التقدير الكلية لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يقع عند مستوى متوسط بوزن نسبي (57.5%)، وجاء ترتيب مجالات الاستبانة: مجال مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المرتبة الأولى بوزن نسبي(60.4%)، ثم متطلبات الشراكة الفاعلة بوزن نسبي (59.6%)، وأخيراً جاء مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بوزن نسبي (54.7%) ، وتوجد فروق إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى إلى متغير الرتبة العلمية لصالح (أستاذ مساعد)، وسنوات الخدمة لصالح (15،7 سنة)، والجامعة لصالح الجامعة الإسلامية، والكلية لصالح الكليات العلمية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الجامعات الفلسطينية، القطاع الخاص.

* باحث في أصول التربية – وزارة التربية والتعليم دولة فلسطين.

للاقتباس: العيله، حسين شعبان حسين. (2025). وَاقِعُ الشَّرَاكَةِ بَيْنَ الجَامِعَاتِ وَمُؤَسَّسَاتِ القِطَاعِ الخَاصِّ " دِرَاسَةٌ مَيْدَانِيَّةٌ عَلَى عَيِّنَةٍ مِنَ الجَامِعَاتِ الفِلَسْطِينِيَّةِ ، *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية*، 7(2)، 501-548.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 03-03-2025
Accepted: 30-03-2025

مجلة الآداب
للدراسات النفسية والتربوية

Reality of Partnership between Universities and Private Sector Institutions: A Field Study on Palestinian Universities

Dr. Hussein Shaban Hussein Al-Aila *

hussainalaila2@gmail.com

Abstract:

This study aimed to examine the reality of partnerships between Palestinian universities and private sector institutions and to determine whether there are statistically significant differences in respondents' perceptions attributed university, college, academic rank, and years of service variables. The descriptive methodology was employed, using a 38-item questionnaire, distributed across three domains. The sample comprised 313 faculty members from Al-Azhar University, the Islamic University, and Al-Quds Open University. The results revealed that the overall evaluation of the partnership between Palestinian universities and private sector institutions, from the faculty members' perspectives, falls at a moderate level, with a relative weight of 57.5%. The domains of the questionnaire were ranked as follows: *the rationale for university-private sector partnerships* came first with a relative weight of 60.4%, followed by *requirements for effective partnerships* at 59.6%, and finally *forms of partnership between universities and the private sector* at 54.7%. Statistically significant differences were found in the respondents' evaluations of the partnership reality based on the variables of academic rank, favoring *Assistant Professor*, years of service, favoring *7–15 years*, university, favoring the *Islamic University*), and college type favoring *scientific colleges*.

Keywords: Partnership, Palestinian universities, private sector.

* Researcher in Educational Foundations – Palestinian Ministry of Education.

Cite this article as:: Al-Aila, Hussein Shaban Hussein. (2025). Reality of Partnership between Universities and Private Sector Institutions: A Field Study on Palestinian Universities. *Journal of Arts for Psychological & Educational Studies 7*(2) 501-548

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة وخلفية نظرية

يرى الباحث أن الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات المجتمع بشكل عام ومؤسسات القطاع الخاص علاقة تبادلية لا يمكن تجاهلها، خاصة في عصر يتسم بالمتغيرات المتسارعة والحاجة للبحث والتطوير والتدريب في آن واحد، لأن الشراكة أساس التنمية، وأبرز صورها، وهذا يتطلب من المؤسسات الجامعية والمؤسسات المعنية في المجتمع النظر لتلك الشراكة من منظور استراتيجي بعيد المدى، وضرورة إيجاد سياسات لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات المجتمع سواء عامة أم خاصة.

لقد حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية بالجامعات في مختلف أنحاء العالم بعد وضوح أن عملية التنمية تعتمد على حشد إمكانات المجتمع لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها (مراد، 2016، 4).

وتهدف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص الى تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص التي ترجع إلى عدة أمور، أهمها: أن العملية الإنتاجية أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا، ويصعب نقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا إلا من مراكز البحث العلمي، كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمر، ويحتاج إلى دعم وطني متواصل، على اعتبار أن ذلك يؤدي إلى الاعتماد على الذات، وعدم استقطاب خبراء ومنتجات من الخارج، ويوفر الملايين على الاستشارات التي تقدمها شركات ومؤسسات غير وطنية. (دكروري،2009، 3).

وترى حسن (2010) أن هناك مجموعة من المبررات للشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وقد حددتها في **المبررات الجغرافية**، بأن لكل مجتمع بيئته الجغرافية ولذا كان من الواجب أن ينص قانون تأسيس الجامعات على أن تساعد قيام البنية التحتية من وجود الطرقات والمواصلات بالإضافة إلى اجتذاب المنطقة للسكان واستقرارهم. أما **المبررات الاقتصادية** توفير التعليم للشرائح المختلفة، وتأهيل الطاقات مهنياً لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج من ناحية توفير القوى المدربة، والمشاركة في دفع عجلة الاقتصاد، وفي **المبررات السياسية** يظهر مشاركة الجامعات في الاستقرار السياسي والتقليل من الاضطرابات والصراعات، ونشر ثقافة السلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع، وتعريف الناس بحقوقهم

وواجباتهم. بينما **المبررات الاجتماعية والثقافية** تُعد الجامعة قائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم وتعزيز الهوية الثقافية على الصعيد الوطني والقومي. (حسن،2010، 10).

ومن المشهور أن الجامعة في العادة تتجه إلى القطاعات التنموية المختلفة بهدف توفير حلول جذرية لمشكلاتها في مدة زمنية معقولة وبتكلفة واقعية، لذا كان من الضروري أن يثق القطاع الخاص ثقة كاملة في قدرتها ومساعدتها في تحقيق ذلك.

ولضمان نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ذكر الباحثون العديد من العوامل التي تركزت في مجملها على تأسيس لحالة من الثقة المتبادلة. فقد أورد أبو النصر (2007) عوامل نجاح الشراكة، في وجود الحاجة إلى الشراكة. وإدراك أطراف الشراكة لضرورتها ومدى العائد منها. إضافة لوضوح أهداف الشراكة وتوزيع واضح للمسئوليات. وتحقيق المصالح المشتركة للأطراف. ورفع شعار التكامل في الشراكة بين الأطراف والتدفق الحر للمعلومات والبيانات. ويطبق الاحترام المتبادل. (أبو النصر، 2007، 77).

ويمكن للباحث إيجاز عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في توفير المناخ القانوني الداعم للشراكة، وتوفير وسائل وأدوات الاتصال والتعاون في إطار الشفافية والوضوح، بينما يجب احترام الخصوصيات لكل طرف بما لا يمنع تدفق المعلومات، والاعتراف بأهمية دور كل طرف في تحقيق المصالح المشتركة، وتعديل اللوائح والقوانين لكل طرف لضمان تحقيق رؤية ورسالة كل طرف، والايمان بأن أي تقدم في أداء كل طرف مرتبط بالفهم الراسخ لأهمية التعاون والشراكة.

وتتفاوت أوجه الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات القطاع الخاص من بلد إلى آخر، بل من مؤسسة إلى أخرى على مستوى الوطن الواحد، وأجمع العديد من الباحثين مثل السلاطين (2005) ، مراد (2016) وغيرهم على أن أوجه الشراكة قد تكون في مجال التعليم والتدريب، ويهدف هذا النوع من الشراكة إلى أن تكون أكثر علاقة والتصاق ومواءمة لحاجات قطاعات العمل المختلفة، وقد أسهم هذا الأنموذج في تقوية أواصر الشراكة بين التأهيل الأكاديمي والعمل المنتج، ومثال ذلك توفر جامعة نورث ستيرن في بريطانيا أوسع برنامج في التعليم التعاوني، كما توفر مؤسسة بيروفس Berufs في ألمانيا برنامجاً للتعليم التعاوني بالتعاون مع أصحاب قطاع العمل، إذ يقوم هؤلاء بتدريب الطلاب (السلاطين، 2005، 26)

وفي مجال تطوير مشاريع الأبحاث، تسهم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير مشاريع الأبحاث التطبيقية، إذ تعمل على تسهيل نقل التكنولوجيا وتحويل المعرفة الأكاديمية إلى ابتكارات قابلة للتنفيذ، مما يعزز من تنافسية الشركات في الأسواق العالمية. (العامري، 2016، 89).

بينما في مجال تطوير الجامعات والكليات يظهر عدد غير قليل من دول العالم تتقدم مؤسسات القطاع الخاص بإنشاء جامعات وكليات خاصة بها، ويعهد إليها مهمة إعداد المتخصصين والتقنيين الذين تتطلبهم أعمال تلك المؤسسات ومن الأمثلة في هذا المجال، نموذج (Zavoda Utuz)، وهو يمثل معهدا متخصصاً تقنياً داخل مؤسسة القطاع الخاص يخدم بالدرجة الأولى عماله وموظفيه، إذ يتألف من شركاء من المجتمع الصناعي والمؤسسة الجامعية في الجوانب الأكاديمية. (Derezotes, 2004: 121)

وفي مجال إنشاء مراكز الأبحاث، **تُسهم مراكز الأبحاث الجامعية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، إذ تتيح هذه الشراكة الفرصة لتطوير حاضنات أعمال جامعية تسهم في تحويل الابتكارات الأكاديمية إلى مشاريع إنتاجية تدعم التنمية الاقتصادية** (الجابري، 2015، 95).

ومن خلال عمل الباحث في وزارة التربية والتعليم العالي، شعر بأنه من الواجب التعرف إلى واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص، وذلك بهدف استكشاف نقاط الضعف وإزالتها، وتدعيم نقاط القوة، واستكمالاً لجهود الباحثين في هذا المجال، وفي الوقت الذي سارت فيه العديد من الدول المتقدمة بخطى متسارعة نحو تعزيز الشراكة. وفي ظل محددات العالم المتشابك والمتغير بشكل متسارع والذي يدعو إلى القلق في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاسات ذلك على المستويات الاقتصادية والمعرفية، فقد أصبح من الصعب أن تقوم الجامعات بدورها دون شراكات استراتيجية ذات أبعاد تنموية. لأن طموحات الجامعات أصبحت لا حدود لها، وعليه كان لا بد من إيجاد مصادر إضافية يمكن أن تضاف إلى الدعم الحكومي لمساعدة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى لبلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها وأداء وظائفها بشكل عام.

مشكلة الدراسة:

إن الوظائف التقليدية للجامعات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص لم تعد كافية، وخصوصاً في عصر أصبحت فيه ثورة المعرفة والمعلومات والاقتصاد القائمة عليها، تشكل

تحدياً خطيراً وعلى اعتبار أن شراكة الجامعة صورة من صور تحسين الأداء، وعامل من عوامل تعزيز ثقة المجتمع فيها، ومشهد من مشاهد تبادل المنفعة بين المعرفة والاقتصاد.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: -

ما و اقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات فلسطين الجنوبية لواقع الشراكة بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى إلى المتغيرات: (الجامعة، الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة)

أهداف الدراسة: - تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف إلى درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

2. الكشف عن الفروق الإحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى إلى المتغيرات: (الجامعة، الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة).

فرضيات الدراسة:

ينبثق عن السؤال الثاني، الفرضيات الآتية: -

1. لا توجد فروق إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لمتغير الجامعة (الأزهر- الإسلامية - القدس المفتوحة).

2. لا توجد فروق إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لمتغير الكلية (علمية – إنسانية).

3. لا توجد فروق إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد فأقل - أستاذ مشارك - أستاذ).

4. لا توجد فروق إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لمتغير سنوات الخدمة (أقل من 7 سنوات، من 7 - 10 سنوات، أكثر من 15 سنة).

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تأتي هذه الدراسة استجابة لما يشهده العالم اليوم من تغير في رؤية رسالة الجامعات، ومن حركة تطوير وتحديث تؤكد على طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الجامعات والقطاع الخاص في إطار تعزيز نتائج المعرفة وتوظيفها لخدمة الجامعات والقطاع الخاص وقناعة القطاع الخاص بارتباط تطوره بنجاح الجامعة.

الأهمية التطبيقية: -

1. قد تساعد نتائج هذه الدراسة صناع القرار في إعادة النظر لرؤية رسالة الجامعة باعتبار أن الشراكة تساعد الجامعات للتغلب على نقص التمويل وعلى جذب أفضل العناصر البشرية.
2. قد تساعد هذه الدراسة القائمين على التعليم الجامعي للإسهام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والمشاركة فيها من خلال علاقات وشراكات تظهر التكاملية في عملية التنمية.

حدود الدراسة: -

1. **حد الموضوع**/ التعرف إلى واقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
2. **الحد البشري**/ عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس المثبتين في الجامعات المذكورة.
3. **الحد المؤسسي** / الجامعات الفلسطينية: (الأزهر- الإسلامية- القدس المفتوحة).
4. **لحد المكاني**/ المحافظات الجنوبية لفلسطين (محافظات غزة).
5. **الحد الزماني**/ تم تطبيق الشق الميداني من هذه الدراسة خلال العام 2017م.

مصطلحات الدراسة:

1. **الشراكة: لغويًا** :مأخوذة من الفعل "شارك"، أي صار شريكًا، وتعني الاختلاط في الملك أو الفعل بين طرفين أو أكثر (المعجم الوسيط، 2014، 480).

اصطلاحًا :تُعرَّف الشراكة بأنها "تعاون بين جهتين أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة من خلال تبادل الموارد والخبرات ضمن إطار تنظيمي يحدد الحقوق والواجبات لكل طرف" (الصالح، 2014، 67).

2. الجامعات الفلسطينية:

هي المؤسسات التي تضم ما لا يقل عن ثلاث كلياتٍ جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس، وتقدم برامج الدراسات العليا التي تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي، أو الماجستير، أو الدكتوراه، كما تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم المتوسط وفق أنظمة الدبلوم (وزارة التعليم العالي الفلسطيني، 3،1998).

3. مؤسسات القطاع الخاص:

مؤسسات القطاع الخاص هي الكيانات الاقتصادية التي يملكها ويديرها أفراد أو شركات خاصة بهدف تحقيق الربح، دون تدخل مباشر من الحكومة. تتضمن هذه المؤسسات مجموعة متنوعة من الشركات، بدءًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة. يُعد القطاع الخاص جزءًا أساسيًا من الاقتصاد، إذ يسهم في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي (Porter & Kramer, 2011).

4. مفهوم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص:

الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تُعرف بأنها تعاون استراتيجي يهدف إلى تبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز البحث العلمي، وتطوير الابتكار، مما يسهم في ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل. تشمل هذه الشراكة مجالات متعددة، مثل تمويل الأبحاث، توفير التدريب العملي للطلاب، تطوير المناهج، وإنشاء مراكز أبحاث مشتركة، مما يعزز من قدرة المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية على تحقيق التنمية المستدامة.(Johnson et al., 2016)

ويضيف الثنيان (2008) بأنها: " مبادرة جماعية مشتركة بين طرفين تكون فيها المصالح متبادلة، ولا تتوقف عند حد التنسيق والتنظيم بل تتسع لتشمل الثقة والترابط بين الأطراف ذات العلاقة بحيث يلتزم القطاع الخاص بالتمويل والمشورة في الرأي، والجامعات بالبحث والتطوير ومن ثم الاستفادة من نتائج البحوث وتطبيقها" (الثنيان، 2008: 31).

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: العلاقة المنظمة في إطار توظيف وتسخير الموارد والطاقات، وتبادل المنفعة بين الجامعة، ومؤسسات القطاع الخاص من الشركات والمصانع، فيما يرتبط بمسئولية كل من الطرفين المجتمعية، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، والتي تتحدد في هذه الدراسة بدرجة تقدير أعضاء هيئة التدريس على الأداة المخصصة لذلك.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات مرتبة تنازلياً حسب التسلسل الزمني:

1. دراسة مراد (2016) بعنوان:" سبل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية".

هدفت التعرف إلى واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص كنموذج لشراكة القطاع العام ودورها في التنمية الإدارية في القطاع الحكومي من خلال تلبية احتياجات السوق، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي/التحليلي من خلال استعراض طبيعة وأشكال الشراكة ومعوقاتها وبعض النماذج الناجحة مع عرض نموذج للشراكة السعودية للصناعات (سابك)، وتحليل بعض السياسات الوطنية، وإجراء بعض المقابلات مع القيادات الأكاديمية. وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال أمر ضروري للارتقاء بمستوى الشراكة، كما أن فكرة العقود البحثية من الأساليب الناجحة في تحقيق الشراكة، كما أن مستوى الشراكة بشكل عام لم يرتق إلى المستوى المقبول رغم الجهود الحكومية المقبولة في المرحلة الراهنة. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معاً لدعم أبحاث علمية في الجامعات، والتسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعة.

2. دراسة أبو نعيم (2015) بعنوان: " دور منشآت القطاع الخاص الفلسطيني في توفير فرص عمل لخريجي كليات التجارة "دراسة حالة قطاع غزة ".

هدفت التعرف على مدى إسهام منشأة القطاع الخاص المتوسطة والكبيرة في توفير فرص عمل لخريجين كليات التجارة بقطاع غزة وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتحديد بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على عدد الخريجين العاملين في منشآت القطاع الخاص إذ تم بناء الأنموذج القياسي لتقدير أثر المتغيرات المستقلة (رأس المال المنشأة، عدد الموظفين، طبيعة العمل في المنشأة)، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي/ التحليلي، واستخدمت استبانة محددة الإجابات، وتوصلت الدراسة إلى أن منشآت القطاع الخاص الكبيرة تسهم في توفير فرص عمل لخريجي كليات التجارة بقطاع غزة بنسبة 55.6%، وأن أغلب أصحاب القرار في المنشآت لم يؤيدوا الحاجة لتخصصات، ومؤهلات علمية جديدة في السوق المحلية عدا التخصصات ذات

العلاقة بالتحليل المالي، وأن علاقة التعاون بين المنشآت المختلفة وأعضاء الهيئة التدريسية تسهم في تكييف التعليم الجامعي بما ينسجم واحتياجات سوق العمل.

وأوصت الدراسة بضرورة رفع كفاءة خريجي كلية التجارة، وإشراك أصحاب المنشآت في تحديد الخطط والبرامج، ومواصفات الخريج لسوق العمل.

3. دراسة درادكة ومعايعة (2014) بعنوان: " الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك".

هدفت التعرف إلى مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها في جامعة اليرموك، ومدى اختلاف تقدير المستوى باختلاف (الجنس-التخصص- المسمى الوظيفي- الرتبة الأكاديمية- الخبرة) وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي/التحليلي بتطبيق الاستبانة المكونة من (54) فقرة موزعة على أربع مجالات، وتكونت عينة الدراسة من (240) عضو هيئة تدريس بنسبة (39%) من المجتمع. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3,35)، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة بجميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيري الجنس لصالح الذكور، والكلية لصالح الكليات العلمية. وأوصت الدراسة بضرورة إحداث التغير في الهياكل الإدارية للجامعات واستحداث وظائف إدارية لربط المؤسسات بالمجتمع.

4. دراسة دكدوك (2012) بعنوان: " العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية – دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية".

هدفت الدراسة إلى بيان دور التعليم الجامعي في التنمية من خلال دور كل منهما في ارتقاء الآخر، وكذلك التعرف إلى العوامل التي ساعدت على تطوير العلاقة التكاملية بينهما، وبيان كيف تم التبادل ، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم بات لا يستجيب لما هو مطلوب منه، ولا يلبي كل ما يحتاجه منه من ذوي الكفاءات والخبرات بالرغم من كثرة وتزايد عدد المنتمين والخريجين منه، والتوسع في مؤسسات التعليم العالي، وأصبحت القطاعات الاقتصادية والتنموية لا تستطيع استقبال الطاقات البشرية المتخرجة من التخصصات المختلفة حسب طبيعة الشهادات العلمية وذلك تبعا للركود الاقتصادي والمشاريع التنموية القليلة، كما أشارت إلى أن طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات تكون في إطار العشوائية أكثر من

المخططة. وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين وزارة العمل والجامعات والاقتصاد لتوجيه الشهادات العلمية باستحقاق.

5. دراسة الزبير (2011) بعنوان: "التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة".

هدفت التعرف إلى دور التعاون بين الجامعات والصناعة لتطوير اقتصاد المعرفة وآليات تطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة من خلال تقديم اطار مفاهيمي والعمل على رصد الخدمات المتاحة في مجال العلوم والتقنية، التي تقوم بالشراكة بين قطاع الصناعة والجامعة، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي / الاستدلالي، إذ حلل الجهود واستدل من خلالها على طبيعة العلاقة بين القطاع الصناعي والجامعة، إذ توصلت الدراسة إلى عشوائية العلاقة، واقتصارها على رؤى تعميم ليست متخصصة، وتراجع الاهتمام بالتنمية القابلة للاستدامة من قبل القطاع الصناعي. وقد أوصت بضرورة الاهتمام بنشاطات البحث العلمي والتطوير والابتكار والابداع للإسهام في التقدم الاقتصادي ورفع القدرات والإمكانات للكوادر البشرية وتوفير قواعد معلومات للمنتجين في القطاعات الإنتاجية.

6. دراسة مقداد (2011) بعنوان: " دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين"

هدفت التعرف إلى دور برامج الماجستير في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ربط هذه البرامج بواقع المساهمة الأكبر، إذ تتمكن برامج الدراسات العليا من إعداد الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتمكن من علاج المشكلات القائمة في الاقتصاد الوطني بعيدا عن مجرد البحوث النظرية التي لا يمكن لها أن تجد طريقها إلى التطبيق. ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي الأسلوب التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في خريجي برامج الماجستير في كلية التجارة وهي: برنامج الإدارة والمحاسبة والاقتصاد والبالغ عددهم 35 في العام 2011/2010، إذ تم التعرف إلى مدى أهميتها ودورها في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين. كما قام الباحث بتحليل محتويات ومساقات هذه البرامج من الناحية النظرية وبيان مدى حداثتها ومدى تطابقها مع حاجة المجتمع الفلسطيني، ومدى مناسبة خريجيها وأبحاثها لحاجة التنمية الفلسطينية، وكذلك دراسة عنوانات الرسائل وملخصات البحوث وبيان مدى قدرتها على علاج المشكلات الاقتصادية والإدارية القائمة من خلال التعرف على تقسيمات موضوعاتها ومدى القدرة على تطبيقها في الواقع. وقد

توصلت الدراسة إلى أن برامج الماجستير في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، انطلقت للإسهام في تحقيق التنمية وعلاج مشكلات قطاع الأعمال الفلسطيني، وأن علاقة الكلية بقطاع الأعمال علاقة تكاملية في إطار الاحتياجات، لكن دون تخطيط مسبق.

وأوصت الدراسة بضرورة عقد ورشات عمل مع القطاع الخاص لتحسس احتياجاته وتبادل الاستشارات في مجالات الدراسة العليا.

7. دراسة الزغب (2011) بعنوان: "دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية" (فلسطين)

هدفت التعرف إلى أشكال المسؤولية المجتمعية وأساليبها في الشركات الفلسطينية، ومناقشة تجارب بعض الرياديين في مجال المسؤولية المجتمعية. ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي الأسلوب التحليلي، من خلال تحليل رؤية ورسالة عدد (15) من الشركات الخدماتية والصناعية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لازال هناك غموض من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع المحلي بمفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها، كما توصلت إلى أن تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية يحقق عدداً من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها، وضرورة سن التشريعات التي تكفل عنصري الشفافية والإفصاح للشركات المنفذة في مجال المسؤولية المجتمعية، كذلك ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية المجتمعية داخل الشركات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج ومبادلة الخبرة والتجارب العملية فيما بينها.

8. دراسة العاجز وحماد (2011) بعنوان: "رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي"

هدفت صياغة رؤية جديدة لدور البحث العلمي في المؤسسات والجامعات الفلسطينية لتحقيق شراكة فاعلة مع قطاعات الإنتاج وذلك من منظور تكاملي تأصيلي، وكذلك التعرف إلى حجم دور البحث العلمي في تطوير وتحسين العلاقة مع قطاعات الإنتاج في فلسطين من خلال تحليل الدراسات ذات العلاقة، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي/ التحليلي، باستعراض جهود الجامعة الإسلامية كحالة خاصة في تحقيق الشراكة الفاعلة. وتوصلت الدراسة إلى طغيان الجانب الأكاديمي على الجانب التطبيقي في الأبحاث من ناحية النوع والعدد، وضعف الارتباط بين البحث العلمي وأهداف وخطط التنمية، وغياب التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدي إلى الارتباط الحقيقي

بين مؤسسات البحث العلمي وقطاعات الإنتاج، فقطاع الانتاج لا يعمل إلا في دائرة مغلقة، تذهب في اتجاه الدعاية والاعلان في أحسن أحوالها. وأوصت الدراسة بضرورة ربط البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل بمؤسسات الإنتاج، والاهتمام بتسويق البحث العلمي، وتفعيل وتحفيز دور القطاع الخاص لدعم البحث العلمي.

9. **دراسة (Othman & Omar, 2011) بعنوان:** التعاون بين الجامعات والصناعة: نحو شراكة ناجحة ومستدامة"

"University and Industry Collaboration: Towards a Successful and Sustainable Partnership"

هدفت الدراسة صياغة رؤية مقترحة لضمان الشراكة بين الجامعات والصناعة، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي/ المسحي، إذ تم جمع آراء (211) من ممثلي قطاع الصناعة وذلك من خلال ورش تدريب عقدها قسم الفيزياء بجامعة العلوم الماليزية، وشملت الدراسة الإجابة عن استبانة تتكون من (15) سؤالاً في أربعة مجالات محددة (معلومات عن التركيبة السكانية، وأهداف التدريب، عملية التدريب الشاملة، التوجه الفردي في التعاون المستقبلي)، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أنه لا تتم الشراكة إلا في ضوء المنفعة المتبادلة، وأن أكثر أوجه الشراكة كانت في مجال (التدريب، الاستشارات)، وقد تم تحديد أوجه التعاون الناجحة واستكشاف مختلف الجوانب التي أثرت بشكل كبير على إنجاح المبادرات، بالإضافة إلى مقترحات يمكنها أن تضمن تعزيز التعاون المستدام بين الطرفين.

10. **دراسة (Okane, 2010) بعنوان: سد الفجوة بين الأكاديميين والصناعة"**

"Bridging the Gap between Academics and Industry"

هدفت الدراسة إلى توضيح الطرق التي يجب أن تتبع لضمان التعاون والشراكة الأكاديمية الصناعية لتتم بشكل ميسر وسهل وذلك لتقديم تعلم فعال ونتائج مرضية للشركاء، هذه الدراسة استندت على إعطاء مثال للتعلم من المشاكل والذي يوضح كيف أن المشاريع الأكاديمية تبقى مرتبطة مع التصميم التجاري، واستهدفت مجموعة صغيرة من طلبة التصميم في معهد دبلن للتكنولوجيا وشركة خاصة تكونت هذه المجموعة من (8) فرق يحتوي كل فريق على (4) طلاب وضعوا دليلاً لتصميم منتج يعمل على تحسين حياة الأبوين للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من يوم حتى سنتين من خلال ابتكار منتجات تساعد على تسهيل حياة الوالدين، وعقدت هذه الدراسة تحت

إشراف ممثلي الشركة والمشرفين الأكاديميين، وتوصلت الدراسة إلى إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات المبتكرة التي يمكن أن تساعد الوالدين على تحسين حياتهم في ظل وجود أطفال تحت عمر العامين، إضافة لذلك وضحت الدراسة فوائد تعزيز التعاون للمؤسسات الأكاديمية مع القطاع الصناعة خاصة لطلبة التصميم في مرحلة قبل التخرج.

11. **دراسة الثنيان (2008) بعنوان:" الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية (تصور مقترح)"**

هدفت وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في السعودية، كما استهدفت التعرف إلى واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي من خلال أهم النماذج العالمية في هذا المجال. ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي / التحليلي، وكذلك اتباع أسلوب دلفي، وبلغت عينة الدراسة (90) فرداً من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، (82) فرداً من الغرف التجارية الصناعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشراكة الفعلية هي الشراكة المستندة إلى مبدأ تبادل الفائدة. وتركيز الشراكة على التوجه نحو تجمع عدد من الشركات لدعم أبحاث علمية في الجامعات.

إذ جاءت درجة تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص متوسطة. ولا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة تعزى إلى المتغيرات: (الرتبة العلمية- مجال التخصص- سنوات الخدمة). وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة، تضمن الشراكة ذات المنفعة المتبادلة.

12. **دراسة القحطاني (2009) بعنوان: " الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية".**

هدفت التعرف إلى واقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وكذلك الاستثمارات المستقبلية المناسبة للقطاع الخاص، وتحديد مدى حاجة التعليم العام لإسهام القطاع الخاص في أنشطتها، وتحديد المعوقات التي تحد من توسع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، واقتراح الوسائل المحفزة للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي/ التحليلي وقام ببناء أداه الدراسة وهي عبارة عن استبانة لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من مجتمع الدراسة، وهم جميع أعضاء وعضوات مجالس إدارة التربية

والتعليم في مناطق المملكة، وكذلك جميع أعضاء ومجالس الغرف التجارية والصناعية في مناطق المملكة والبالغ عددهم (1205) أفراد، وقد بلغت العينة الفعلية بعد التطبيق (868) فرداً. وتوصلت النتائج إلى أن درجة التقدير الكلية لواقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية كانت عند 41.5%، وبدرجة ضعيفة، وأن درجة التقدير لحاجة التعليم العام لاستثمار من قبل القطاع الخاص جاءت بدرجة عالية عند 87.8%، كما أن هناك حاجة للتعليم العام لاستثمار القطاع الخاص من خلال بناء قاعدة قوية من القطاع الخاص التعليمي قادر على إعداد طلاب متميزين، ومن معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم العام، ومن وسائل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم اشتراك المستثمرين ووزارة التربية والتعليم في تأسيس شراكة تعليمية.

13. **دراسة شتوي (2005) بعنوان:" آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص: في ضوء آراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير"**

هدفت التعرف إلى آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص في ضوء آراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك فهد بمنطقة عسير كما هدفت تشخيص الأسباب التي أدت إلى ضعف الشراكة، ومعرفة سببه وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق أداة (استبانة) مكونة من (5) مجالات على عينة قوامها (76) من القيادات الأكاديمية في الجامعة.

وخلصت الدراسة إلى تحديد عشرة أسباب لضعف الشراكة أهمها: (اكتفاء المؤسسات الخاصة بالمستشارين الخارجيين، ضعف الجامعات في تسويق نتائج بحوثهم العلمية، تراجع الدور الحكومي في تنظيم بروتوكولات الشراكة). كما أنه لا توجد فروق إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لآليات تطوير الشراكة المؤسسية التي جاءت الاتفاق حولها كبيراً تعزى إلى متغيرات الدراسة (الرتبة الأكاديمية- الكلية). وأوصت الدراسة بضرورة تعميم نتائج التجارب السابقة في مجال الشراكة على الجامعات للاستفادة منها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى تنوع تناول موضوع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، إذ تناولت بعضها واقع الشراكة كما في دراسة درادكة ومعايعة (2014)، فيما ركزت أخرى على آليات تعزيزها مثل دراسة مراد (2016) وشتوي (2005). وفي السياق الفلسطيني، لم تقتصر

الأبحاث على تناول واقع الشراكة؛ بل شملت أيضًا جوانب التعاون ودور منشآت القطاع الخاص في توفير فرص العمل كما في دراسات أبو نعيم (2015)، مقداد (2011) والزغب (2011). من الناحية المنهجية، اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الاستبانات أو المقابلات كأدوات رئيسة لجمع البيانات، مما يبرز تواصلاً في أساليب البحث. تتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات من ناحية الهدف العام والمنهجية والعينة، إلا أنها تتميز بجمعها لمتغير الشراكة بشكل شامل لأول مرة وتطبيقها في بيئة جامعات محافظات غزة، مما يضفي عليها بعدًا جديدًا ويسهم في سد فجوة بحثية معتمدة على إعداد إطار نظري واختيار أدوات وأساليب إحصائية ملائمة.

منهج وإجراءات الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي، الأسلوب التحليلي الذي يصف المشكلة وصفاً دقيقاً ويحلل ويقارن ويقيم أملا في التوصل الى حقائق عن مشكلة الدراسة يزيد بها رصيد العلم والمعرفة من خلال دراسة ماضي هذه المشكلة دون استغراق فيه بأخذ العظة والعبرة، ودراسة حاضرها لتشخيص جوانب القوة والقصور لتدعيم جوانب القوة ومواجهة وعلاج جوانب القصور (أبو علام، 2011: 50)

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها:

بلغ حجم مجتمع الدراسة (1657) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات فلسطين الجنوبية (الأزهر، الإسلامية، القدس المفتوحة). (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017: 65).

عينة الدراسة:

العينة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة عشوائية استطلاعية قوامها (42) من أعضاء هيئة التدريس من كلا الجنسين من مجتمع الدراسة، وتم تطبيق الأداة المستخدمة في هذه الدراسة على هذه العينة بهدف التحقق من صلاحية الأداة للتطبيق على أفراد العينة الكلية، وذلك من خلال حساب صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية الملائمة.

العينة الميدانية:

تكونت العينة الميدانية من أعضاء هيئة التدريس من كلا الجنسين بالجامعات الفلسطينية في

محافظات فلسطين الجنوبية (الأزهر، الإسلامية، القدس المفتوحة)، والبالغ عددهم (313). واستخدم الباحث العينة العشوائية الطبقية مع مراعاة تمثيل كل جامعة، وقام الباحث بتوزيع (330) استبانة لضمان استرداد (313) استبانة وهو ما شكّل تقريباً (18%) من مجتمع الدراسة، وهي عينة كافية إحصائياً للحصول على نتائج تمثل مجتمع الدراسة.

والجدول الآتي يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لعدد من المتغيرات المستقلة التصنيفية، وذلك كما يأتي:

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات التصنيفية

البيان	المتغير	العدد	%
الجامعة	الأزهر	64	20.4
	الإسلامية	191	61.1
	القدس المفتوحة	58	18.5
الكلية	علمية	107	34.2
	إنسانية	206	65.8
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	92	29.4
	أستاذ مشارك	97	31.0
	أستاذ مساعد وأقل	124	39.6
سنوات الخدمة	أقل من 7 سنوات	28	8.9
	15-7	116	37.1
	أكثر من 15 سنة	169	54.0

يعكس الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات تصنيفية متعددة، مما يوفر نظرة شاملة على التركيبة الديموغرافية للعينة.

من حيث الجامعة، فإن النسبة الأكبر من المشاركين ينتمون إلى الجامعة الإسلامية 61.1%، بينما تأتي جامعة الأزهر بنسبة 20.4% وجامعة القدس المفتوحة 18.5% بنسبة أقل مما يؤثر على تمثيل الجامعات الأخرى في الدراسة، ومن حيث الكليات كانت الغلبة للكليات الإنسانية بنسبة 65.8% مقارنة بالكليات العلمية 34.2% وهو ما قد يعكس تركز الدراسة على التخصصات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي. أما من الرتبة الأكاديمية، يتضح أن النسبة الأكبر من المشاركين هم من فئة أستاذ مساعد وأقل بنسبة 39.6% مما يشير إلى أن العينة تضم عدداً كبيراً من الأكاديميين في

المراحل الأولى أو المتوسطة من مسيرتهم العلمية. وفيما يتعلق بسنوات الخدمة، تظهر البيانات أن غالبية المشاركين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 54.0% مما يعكس مشاركة قوية من الأكاديميين ذوي الخبرة الطويلة.

ثالثاً: أداة الدراسة:

استبانة و اقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص: إعداد الباحث

بعد الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة ومنها دراسة الثنيان (2008)، ودراسة السلاطين (2005)، قام الباحث بإعداد استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص، تتكون الاستبانة من (38) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات.

صدق وثبات استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص:

صدق المحكمين:

للتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال صدق المحكمين، قام الباحث بعرض الصورة الأولية للاستبانة على عدد من المحكمين وفقاً للأساتذة المختصين، وذلك بهدف معرفة آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم حول مجالات الاستبانة وفقراتها ومدى وضوحها، وترابطها، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وتم تفريغ الملاحظات التي أبداها المحكمون وفي ضوئها قام الباحث بإعادة صياغة الفقرات وحذف وإضافة بعض الفقرات، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من (38) فقرة. وفقاً للتالي: **تفاصيل نسبة الاتفاق للتعديلات:**

نسبة الاتفاق على حذف الفقرات:

تم حذف الفقرات التي حصلت على نسبة اتفاق أقل من 70% مما يشير إلى ضعف ملاءمتها أو أهميتها في سياق الدراسة.

نسبة الاتفاق على تعديل الفقرات:

الفقرات التي تم تعديلها تراوحت نسبة الاتفاق عليها بين 70% إلى 79%، مما يعني أنها كانت ذات صلة ولكنها احتاجت إلى إعادة صياغة أو تحسين في التعبير لضمان وضوحها ودقتها.

نسبة الاتفاق التي بقيت دون تعديل:

الفقرات التي بقيت كما هي على نسبة اتفاق 80% فأكثر مما يعكس قبول المحكمين لصياغتها ومحتواها دون الحاجة إلى تعديل.

وفيما يلي تفاصيل التعديلات التي طرأت على الفقرات في المجالات الثلاثة:

أولًا: المجال الأول - مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تعديل عدد (7) فقرات لضمان وضوح الصياغة وتحقيق ملاءمة أفضل لمضمون الاستبانة، وهي الفقرات**1** :، **2**، **3**، **6**، **8**، **10**، **14**.

دمج الفقرة 19 مع الفقرة 18 في المجال الثالث إذ تم توحيد المضمون لتحقيق دقة أعلى وتجنب التكرار

ثانيًا: المجال الثاني - متطلبات الشراكة الفاعلة:

تعديل عدد (4) فقرات، وهي الفقرات: 4، **5**، **7**، **8**، إذ تم تحسين الصياغة وجعلها أكثر وضوحًا وشمولًا.

ثالثًا: المجال الثالث - مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تم تعديل عدد (3) فقرات، وهي الفقرات: 5، **6**، **9**، لضمان وضوح المعنى ودقة الصياغة.

صدق الاتساق الداخلي:

لحساب صدق استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة المجال الذي تنتمي إليه، والجداول الآتية تبين ذلك:

جدول (2)

ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المجال الأول (مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص) مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المجال الأول (مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.	0.900	دالة عند 0.01
2	غلبة البحوث النظرية على البحوث ذات الطابع التطبيقي التنموي.	0.872	دالة عند 0.01
3	ضعف ثقة القطاع الخاص بقدرة الجامعة على تحسين قدراته.	0.868	دالة عند 0.01
4	ضبابية الوضع العام الناجم عن تبعيات الانقسام السياسي وآثاره.	0.874	دالة عند 0.01

رقم الفقرة	فقرات المجال الأول (مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
5	اختلاف التوقعات المؤسسية المتبادلة لكل من الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص.	0.905	دالة عند 0.01
6	تراجع مستويات الدعم الحكومي لنفقات الجامعات في ظل احتدام التنافسية العالمية.	0.895	دالة عند 0.01
7	ظهور توجه عالمي يدفع في اتجاه تقويم المؤسسات على أسس فعاليات المشاركة المجتمعية.	0.917	دالة عند 0.01
8	ظهور مهن جديدة تتطلب تدريباً مشتركاً بين الجامعات والقطاع الخاص.	0.860	دالة عند 0.01
9	اقتصار دور الجامعة على تأدية الدور التدريسي وتخريج الخريجين وإغفال الأدوار الأخرى.	0.867	دالة عند 0.01
10	قصور النظرة المجتمعية لأهمية الشراكة في تطوير برامج العمل والإنتاج.	0.889	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=40) عند مستوى دلالة 0.05= 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01= 0.393

جدول (3)

ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المجال الثاني (متطلبات الشراكة الفاعلة) مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المجال الثاني (متطلبات الشراكة الفاعلة)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	إعلاء قيمة الأبحاث التي تسهم في تطوير أداء المؤسسات في القطاع الخاص ذات الصلة.	0.896	دالة عند 0.01
2	الوعي بحتمية العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في تنمية أنماط سلوكية تعزز أواصر الشراكة.	0.865	دالة عند 0.01
3	إنشاء صندوق خاص لتمويل البحث العلمي في الجامعات يسهم فيه القطاع الخاص بنسبة من أرباحه.	0.900	دالة عند 0.01
4	تنظيم زيارات دورية للباحثين إلى مؤسسات القطاع الخاص بهدف معايشة الواقع والتعرف إلى المشكلات.	0.943	دالة عند 0.01
5	إشراك خبراء وقيادات تنفيذية في القطاع الخاص مع أساتذة الجامعات في الإشراف على بعض البحوث التطبيقية.	0.887	دالة عند 0.01
6	إصدار نشرات دورية مشتركة توضح صور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	0.849	دالة عند 0.01
7	إقامة الحاضنات ومراكز الابتكار لضمان استمرارية مردود الشراكة.	0.856	دالة عند 0.01

رقم الفقرة	فقرات المجال الثاني (متطلبات الشراكة الفاعلة)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
8	ربط سلوكيات الجامعات وأدائها بمؤشرات التنمية من خلال تبني أسلوب الجامعة المنتجة.	0.933	دالة عند 0.01
9	تطوير التشريعات والقوانين الضابطة للعلاقة بين القطاع الخاص والجامعات.	0.904	دالة عند 0.01
10	إنشاء وحدة داخل الجامعة لتسويق الإنتاج العملي وإمكانات الجامعة الاستشارية والتدريبية.	0.903	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=40) عند مستوى دلالة 0.05= 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01= 0.393

جدول (4)

ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المجال الثالث (أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص) مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المجال الثالث (أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يمول القطاع الخاص بعض المشاريع ذات العلاقة بقطاع العمل الإنتاجي الخاص.	0.828	دالة عند 0.01
2	يرعى ويمول القطاع الخاص بعض المؤتمرات العلمية مقابل استفادتها إعلامياً وعلمياً.	0.864	دالة عند 0.01
3	تسوق الجامعات نتائج البحث العلمي للقطاع الخاص في (ضوء التكلفة الفعلية للأبحاث).	0.908	دالة عند 0.01
4	يتم التحقق من الجدوى الاقتصادية للمشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.	0.879	دالة عند 0.01
5	توجد قواعد ولوائح منظمة لطبيعة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	0.806	دالة عند 0.01
6	تنظم برامج للتعليم التعاوني وتبادل المعلومات والاستشارات بين طرفي الشراكة.	0.825	دالة عند 0.01
7	تزود الجامعة القطاع الخاص بمعلومات دقيقة حول إمكانياتها العلمية والبحثية ومساهمتها في خدمة سوق العمل.	0.791	دالة عند 0.01

رقم الفقرة	فقرات المجال الثالث (أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
8	تفتح الجامعة مجالات الدراسات العليا أمام القطاع الخاص لتفعيل الشراكة بين الطرفين.	0.725	دالة عند 0.01
9	تنظم الجامعة بالشراكة مع القطاع الخاص برامج تدريبية تحويلية لتأهيل الخريجين مهنياً.	0.847	دالة عند 0.01
10	يتبنى القطاع الخاص إنشاء كراسي بحثية أو علمية تحمل اسم مؤسسها.	0.878	دالة عند 0.01
11	يشارك القطاع الخاص في وضع خريطة بحثية مرتبطة بالاحتياجات الإنتاجية.	0.767	دالة عند 0.01
12	يساعد القطاع الخاص الجامعات والكليات في الحصول على تقنيات متطورة في نظام عملها	0.830	دالة عند 0.01
13	تقدم الجامعة الاستشارات المتخصصة في المجالات المختلفة للقطاع الخاص لزيادة الانتاجية.	0.720	دالة عند 0.01
14	تعقد الجامعات دورات تنمية مهارات مستحدثة للعاملين في المؤسسات الإنتاجية بهدف تحسين مهاراتهم	0.700	دالة عند 0.01
15	يتبنى القطاع الخاص إنشاء وترميم بعض المنشآت في الجامعة.	0.798	دالة عند 0.01
16	يدعو القطاع الخاص أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في مجالس إدارات بعض الشركات لتوثيق التعامل وتبادل الخبرات.	0.761	دالة عند 0.01
17	يتم إنشاء ورش عمل متخصصة لإجراء عمليات الصيانة الدورية للأجهزة والمعامل بدعم من القطاع الخاص.	0.621	دالة عند 0.01
18	تدعو الجامعات رجال الأعمال للمشاركة في مجالسها التعليمية للإسهام في وضع البرامج المستقبلية وصنع القرارات التعليمية.	0.710	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=40) عند مستوى دلالة 0.05= 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01= 0.393

يتبين من الجداول السابقة أن جميع فقرات استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص (38 فقرة) حققت ارتباطات دالة مع درجة المجال الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة أقل من 0.01. وتبقى الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من (38) فقرة، وبذلك تتراوح الدرجة الكلية على الاستبانة في صورتها النهائية بين (38 – 190 درجة).

كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (5)

ارتباطات درجات مجالات استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص مع الدرجة الكلية

م	المجالات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	0.848	دالة عند 0.01
2	متطلبات الشراكة الفاعلة	0.901	دالة عند 0.01
3	أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	0.937	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=40) عند مستوى دلالة 0.05= 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01= 0.393

يتبين من الجدول السابق أن جميع مجالات استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية للاستبانة عند مستوى دلالة 0.01، مما يدلل أيضاً على أن الاستبانة في صورتها النهائية تتسم بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي. كما يشير ذلك إلى أن جميع فقرات ومجالات الاستبانة تشترك في قياس واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص لدى أفراد العينة.

ثبات الاستبانة:

أ. ثبات التجزئة النصفية:

قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين مجموع درجات الفقرات الفردية ومجموع درجات الفقرات الزوجية لكل بعد، ثم استخدمت معادلة سبيرمان-براون لتعديل طول البعد، للأبعاد زوجية عدد الفقرات (النصفين متساويين)، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (6)

قيم الثبات باستخدام التجزئة النصفية لاستبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص

م	أبعاد الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات
1	مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	10	0.892	0.943
2	متطلبات الشراكة الفاعلة	10	0.908	0,952
3	أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	18	0.794	0.885
	الدرجة الكلية للاستبانة	38	0.820	0.901

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.885 – 0.943)، وهي دالة عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن الاستبانة تتسم بدرجة جيدة من الثبات.

ب. ثبات الاستبانة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:

تم تقدير ثبات الاستبانة بحساب معامل ألفا كرونباخ لفقرات الاستبانة بمجالاته ودرجته الكلية، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (7)

معاملات الثبات لمجالات استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص باستخدام معامل ألفا

م	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	10	0.969
2	متطلبات الشراكة الفاعلة	10	0.972
3	أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	18	0.965
	الدرجة الكلية للاستبانة	38	0.980

يتضح من الجدول السابق أن قيم ألفا تقع بين (0.965 – 0.980) وهي مرتفعة، وتدلل على أن الاستبانة تتسم بدرجة عالية من الثبات تفي بمتطلبات تطبيق الاستبانة على أفراد العينة.

مما سبق يتضح للباحث أن استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص موضوع الدراسة تتسم بدرجة عالية من الصدق والثبات؛ والتي ستعزز النتائج التي سيتم جمعها للحصول على النتائج النهائية للدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

لتحديد درجات التقدير لكل فقرة من فقرات المجالات وكذلك الاستبانة ككل، نجد أن مدى تدرج ليكرت الخماسي هو (5-1=4) عدد خطواته خمسة فبالتالي فإن طول الفترة يساوي (0.8) بوزن نسبي (16%)، والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول رقم (8)

درجات التقدير لفقرات مجالات أداة الدراسة (المحك).

طول الخلية	الوزن النسبي	درجة التقدير
1-1.8	من 20 إلى 36	ضعيفة جداً
أكبر من 1.8-2.6	أكبر من 36.0 إلى 52	ضعيفة

أكبر من 2.6-3.4	أكبر من 52.0 إلى 68	متوسطة
أكبر من 3.4-4.2	أكبر من 68.0 إلى 84	كبيرة
أكبر من 4.2-5	أكبر من 84.0 إلى 100	كبيرة جداً

(أبو علام، 2011: 187)

نتائج تساؤلات الدراسة:

إجابة السؤال الأول: الذي ينص على: "ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات فلسطين الجنوبية لواقع الشراكة بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص"؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة عن واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص بمجالاته ودرجته الكلية، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة *على استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص:*

مجالات الاستبيان	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	10	30.21	10.29	60.4	1	متوسطة
متطلبات الشراكة الفاعلة	10	29.81	9.70	59.6	2	متوسطة
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	18	49.21	14.08	54.7	3	متوسطة
الدرجة الكلية للاستبانة	38	109.23	28.68	57.5		متوسطة

يتضح من الجدول (6) أن درجة التقدير الكلية لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يقع عند مستوى متوسط بوزن نسبي (57.5%) وبدرجة متوسطة، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة أبو نعيم (2015)، ودراسة درادكة ومعايعة (2014) ودراسة الثنيان (2008)، التي جاءت فيها درجة التقدير متوسطة، ودراسة

الزبير (2011) التي جاءت فيها العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص عشوائية، ويختلف مع ما جاءت به دراسة العاجز وحماد (2011)، ويعزى السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث إلى:

إغفال تقنين وتفعيل برامج الشراكة بسب ارتفاع وتيرة المنافسة بين الجامعات بعد التوسع في تراخيصها وتراجع الدعم الحكومي لها، فأغلب الجامعات الموجودة إما عامة أو خاصة.

ضعف دعم القطاع الخاص لبرامج التنمية والتطوير الاستراتيجية، وانحسار دوره في قبول الشراكة قصيرة الأجل أو الآنية.

وقد جاء ترتيب مجالات الاستبانة كالآتي:

مجال مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في أعلى مراتب واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص بوزن نسبي (60.4%) بدرجة متوسطة، ثم متطلبات الشراكة الفاعلة بوزن نسبي (59.6%) وبدرجة متوسطة، وأخيراً جاء مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بوزن نسبي (54.7%) وبدرجة متوسطة أيضاً.

ويعزى السبب في مجيء مجال (مبررات الشراكة) في المرتبة الأولى إلى اتجاه أفراد العينة إلى الاعتراف بأهمية تفعيل جوانب الشراكة في ظل تراجع الوضع العام داخل المجتمع، وارتفاع معدلات البطالة لتصبح الأعلى عالمياً مما ينذر بوجود لبسٍ في طبيعة الشراكة والعلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص، وكذلك تشتت الجهود الرامية إلى تأصيل الشراكة بسبب الانقسام السياسي، إذ إن معظم مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة لها فروع متعددة في شقي الوطن.

أما الأسباب وراء مجيء مجال (أوجه الشراكة) في المرتبة الأخيرة فتعزى إلى:

1. الافتقار إلى وجود قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر وأفضل العروض، وغياب أسس التقييم التي تتفق مع طبيعة المشروعات المشتركة من النواحي المالية والفنية والتشغيلية.
2. ضعف الوعي العام بالأشكال المختلفة للمشاركة الخاصة والاعتقاد السائد لدى العامة بأن المشاركة الخاصة تقتصر فقط على المشاركة في تدريب الخريجين.

والجداول الآتية توضح مظاهر مجالات استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص على التوالي:

المجال الأول/ مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

جدول (10)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

م	فقرات مجال مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	الدرجة
1	ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.	3.42	1.18	68.4	1	كبيرة
2	غلبة البحوث النظرية على البحوث ذات الطابع التطبيقي التنموي.	3.22	1.20	64.3	2	متوسطة
3	ضعف ثقة القطاع الخاص بقدرة الجامعة على تحسين قدراته.	3.11	1.23	62.2	3	متوسطة
4	ضبابية الوضع العام الناجم عن تبعيات الانقسام السياسي وآثاره.	3.05	1.27	61.1	4	متوسطة
7	ظهور توجه عالمي يدفع في اتجاه تقويم المؤسسات على أسس فعاليات المشاركة المجتمعية.	2.99	1.30	59.8	5	متوسطة
6	تراجع مستويات الدعم الحكومي لنفقات الجامعات في ظل احتدام التنافسية العالمية.	2.96	1.24	59.2	6	متوسطة
9	اقتصار دور الجامعة على تأدية الدور التدريسي وتخريج الخريجين وإغفال الأدوار الأخرى.	2.93	1.29	58.7	7	متوسطة
5	اختلاف التوقعات المؤسسية المتبادلة لكل من الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص.	2.91	1.25	58.3	8	متوسطة
8	ظهور مهن جديدة تتطلب تدريباً مشتركاً بين الجامعات والقطاع الخاص	2.81	1.31	56.2	9	متوسطة
10	قصور النظرة المجتمعية لأهمية الشراكة في تطوير برامج العمل والإنتاج	2.80	1.25	56.0	10	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر مجال مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تراوحت بين (56 – 68.4%) بغالبية متوسطة، وقد جاءت:

أعلى الفقرات كالآتي:

1. جاءت الفقرة رقم 1 " ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل " في أعلى مراتب مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بوزن نسبي (68.4%) وبدرجة كبيرة

أقرب إلى المتوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة في المجتمع، التي تمثل النسبة الأعلى على مستوى العالم بتوثيق تقرير التنمية العربي (2016)، والذي انعكس بطبيعة الحال على مستوى الفقر، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة السلاطين (2005)، ومقداد (2011).

2. ثم الفقرة رقم 2 " غلبة البحوث النظرية على البحوث ذات الطابع التطبيقي التنموي " بوزن نسبي (64.3%) بدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى تراجع الدعم الحكومي لعملية البحث العلمي بشكل عام، واعتبار بعض الجامعات أن البحث العلمي صورة من صور الترف الأكاديمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بهدف الترقية فقط، وهذا ما أكدته دراسة العاجز وحماد (2011)، وشتوي (2005).

في حين كانت أدنى الفقرات كالآتي:

1. الفقرة رقم 10 " قصور النظرة المجتمعية لأهمية الشراكة في تطوير برامج العمل والإنتاج " في أدنى المراتب بوزن نسبي (56%) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة بأهمية الشراكة ودورها في عملية التنمية، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

ضعف قدرة الحكومات على تحقيق التنمية بمفردها. وضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو. إضافة إلى محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى الجامعات بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي العام. أيضاً تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.

2. ثم الفقرة رقم 8 " ظهور مهن جديدة تتطلب تدريباً مشتركاً بين الجامعات والقطاع الخاص " بوزن نسبي (56.2%) وبدرجة متوسطة، ويعزى السبب في ذلك إلى الحاجة إلى زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني في المجالات الجديدة، وحاجة الشركاء المتعددين لحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة، والتي تتجدد بأشكال متغيرة، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة (Okane,2010).

ثانياً/ متطلبات الشراكة الفاعلة

جدول (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال متطلبات الشراكة الفاعلة

م	فقرات مجال متطلبات الشراكة الفاعلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	إعلاء قيمة الأبحاث التي تسهم في تطوير أداء المؤسسات في القطاع الخاص ذات الصلة.	3.30	1.23	66.1	1	متوسطة
2	الوعي بحتمية العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في تنمية أنماط سلوكية تعزز أواصر الشراكة.	3.20	1.19	64.1	2	متوسطة
3	إنشاء صندوق خاص لتمويل البحث العلمي في الجامعات يسهم فيه القطاع الخاص بنسبة من أرباحه.	3.06	1.20	61.3	3	متوسطة
5	إشراك خبراء وقيادات تنفيذية في القطاع الخاص مع أساتذة الجامعات في الإشراف على بعض البحوث التطبيقية.	2.99	1.18	59.7	4	متوسطة
6	إصدار نشرات دورية مشتركة توضح صور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	2.95	1.16	59.0	5	متوسطة
4	تنظيم زيارات دورية للباحثين إلى مؤسسات القطاع الخاص بهدف معايشة الواقع والتعرف إلى المشكلات.	2.93	1.24	58.7	6	متوسطة
8	ربط سلوكيات الجامعات وأدائها بمؤشرات التنمية من خلال تبني أسلوب الجامعة المنتجة.	2.88	1.20	57.7	7	متوسطة
9	تطوير التشريعات والقوانين الضابطة للعلاقة بين القطاع الخاص والجامعات.	2.86	1.31	57.2	8	متوسطة
10	إنشاء وحدة داخل الجامعة لتسويق الإنتاج العملي وإمكانات الجامعة الاستشارية والتدريبية.	2.82	1.16	56.4	9	متوسطة
7	إقامة الحاضنات ومراكز الابتكار لضمان استمرارية مردود الشراكة	2.80	1.30	56.0	10	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر مجال متطلبات الشراكة الفاعلة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تتراوح بين (56 – 66.1%)، بغالبية متوسطة وجاءت أعلى الفقرات كالآتي:

1. جاءت الفقرة رقم 1 " إعلاء قيمة الأبحاث التي تسهم في تطوير أداء المؤسسات في القطاع الخاص ذات الصلة " في أعلى مراتب متطلبات الشراكة الفاعلة بوزن نسبي (66.1%) بدرجة

متوسطة. وهذا ما أكدته النتائج في المجال السابق من حيث غلبة البحوث النظرية على البحوث ذات الطابع التطبيقي التنموي، ويعزى السبب في ذلك إلى قلة الموازنات المخصصة لدعم البحث العلمي في الجامعات، واعتماد الجامعات على بعض الدعم الخارجي فقط في تسديد أنشطة البحث العلمي، إضافة إلى اعادة توجيه دعم الدول المانحة لدعم البرامج التنموية وبرامج الاعمار حسب الضرورة والأولوية، وضعف جهود الجامعات والجهات المسؤولة في تسويق واستثمار نتائج البحوث، وهذا ما أكدته دراسة الزغب (2011)، ودراسة أبو نعيم (2015).

2. ثم الفقرة رقم 2 " الوعي بحتمية العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في تنمية أنماط سلوكية تعزز أواصر الشراكة " بوزن نسبي (64.1%)، وبدرجة متوسطة، ويعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة بضرورة وأهمية الحاجة إلى مواكبة التجارب الدولية من خلال الشراكات التي أصبحت اليوم الأساس في مشاركة المعرفة، وأسهل وأبسط الطرق لتعميم وتسويق نتائج البحوث العلمية. وهذا ما أكدته دراسة القحطاني (2009).

ويمكن تقسيم هذه النتيجة إلى مجموعة من المضامين وهي:

تفعيل التنظيمات الهيكلية :أظهر أفراد العينة تأييدهم لأهمية تفعيل جوانب الشراكة من خلال تبني تنظيمات هيكلية على المستويين الإداري الأعلى في الجامعة والكليات التخصصية.

تعزيز نظم المعلومات الجامعية :تفعيل نظم المعلومات الجامعية، وخاصة إدارة الدراسات والمعلومات، لتوفير معلومات دقيقة عن القدرات والإمكانات المتاحة في الجامعة.

تطوير الجانب البحثي :التركيز على البحث العلمي باعتباره وظيفة رئيسة للجامعة، مع تشجيع البحوث الجماعية المدعومة لتعزيز الإنتاج العلمي والتعاون الأكاديمي.

في حين كانت أدنى الفقرات كالآتي:

1. الفقرة رقم 7 " إقامة الحاضنات ومراكز الابتكار لضمان استمرارية مردود الشراكة " في أدنى المراتب بوزن نسبي (56%) وبدرجة متوسطة، وقد يعزى السبب في تراجع التقدير لهذه الفقرة إلى انتشار المشاريع الممولة من الخارج والحاضنة لبعض المشاريع والأفكار الريادية لطلبة الجامعات، ومشاركة بعض المؤسسات الكبرى مثل مجموعة الاتصالات في احتضان بعض المشروعات. وهذا ما أكدته دراسة الزغب (2011).

2. ثم الفقرة رقم 10 " إنشاء وحدة داخل الجامعة لتسويق الإنتاج العملي وإمكانات الجامعة الاستشارية والتدريبية " بوزن نسبي (56.4%) وبدرجة متوسطة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى

اعتماد أعضاء هيئة التدريس على أنفسهم في تسويق نتائج أبحاثهم، رغم قناعتهم بحتمية العلاقة بين الجامعات كمراكز بحثية مشجعة على اجراء البحوث، وبين ضرورة تسويقها للحفاظ على الميزة التنافسية للجامعة.

ثالثاً/ أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

جدول (12)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

م	فقرات مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	يمول القطاع الخاص بعض المشاريع ذات العلاقة بقطاع العمل الإنتاجي الخاص.	2.97	1.12	59.4	1	متوسطة
13	تقدم الجامعة الاستشارات المتخصصة في المجالات المختلفة للقطاع الخاص لزيادة الانتاجية.	2.96	1.09	59.2	2	متوسطة
8	تفتح الجامعة مجالات الدراسات العليا أمام القطاع الخاص لتفعيل الشراكة بين الطرفين.	2.84	1.12	56.9	3	متوسطة
12	يساعد القطاع الخاص الجامعات والكليات في الحصول على تقنيات متطورة في نظام عملها	2.83	1.15	56.5	4	متوسطة
2	يرعى ويمول القطاع الخاص بعض المؤتمرات العلمية مقابل استفادتها إعلامياً وعلمياً.	2.81	0.96	56.1	5	متوسطة
14	تعقد الجامعات دورات تنمية مهارات مستحدثة للعاملين في المؤسسات الإنتاجية بهدف تحسين مهاراتهم	2.80	0.99	56.0	6	متوسطة
15	يتبنى القطاع الخاص إنشاء وترميم بعض المنشآت في الجامعة.	2.80	1.05	56.0	7	متوسطة
6	تنظم برامج للتعليم التعاوني وتبادل المعلومات والاستشارات بين طرفي الشراكة.	2.77	1.10	55.5	8	متوسطة
7	تزود الجامعة القطاع الخاص بمعلومات دقيقة حول إمكانياتها العلمية والبحثية ومساهمتها في خدمة سوق العمل.	2.74	1.12	54.8	9	متوسطة
9	تنظم الجامعة بالشراكة مع القطاع الخاص برامج تدريبية تحويلية لتأهيل الخريجين مهنياً.	2.70	1.13	54.0	10	متوسطة

م	فقرات مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
17	يتم إنشاء ورش عمل متخصصة لإجراء عمليات الصيانة الدورية للأجهزة والمعامل بدعم من القطاع الخاص.	2.68	1.07	53.7	11	متوسطة
11	يشارك القطاع الخاص في وضع خريطة بحثية مرتبطة بالاحتياجات الإنتاجية.	2.67	1.24	53.4	12	متوسطة
4	يتم التحقق من الجدوى الاقتصادية للمشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.	2.66	1.06	53.3	13	متوسطة
3	تسوق الجامعات نتائج البحث العلمي للقطاع الخاص في (ضوء التكلفة الفعلية للأبحاث).	2.65	1.24	53.0	14	متوسطة
16	يدعو القطاع الخاص أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في مجالس إدارات بعض الشركات لتوثيق التعامل وتبادل الخبرات.	2.64	1.11	52.8	15	متوسطة
18	تدعو الجامعات رجال الأعمال للمشاركة في مجالسها التعليمية للإسهام في وضع البرامج المستقبلية وصنع القرارات التعليمية.	2.63	1.12	52.7	16	متوسطة
10	يتبنى القطاع الخاص إنشاء كراسي بحثية أو علمية تحمل اسم مؤسسها.	2.53	1.08	50.5	17	ضعيفة
5	توجد قواعد ولوائح منظمة لطبيعة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	2.52	1.12	50.4	18	ضعيفة

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بين (50.4 –59.4%) وبدرجة متوسطة، وجاءت أعلى الفقرات كالآتي:

- جاءت الفقرة رقم 1 " يمول القطاع الخاص بعض المشاريع ذات العلاقة بقطاع العمل الإنتاجي الخاص" في أعلى مراتب أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بوزن نسبي (59.4%). ورغم أنها جاءت في أعلى المراتب إلا أن الدرجة متوسطة، ويعزى السبب في ذلك إلى أن قناعة أفراد العينة بمجموعة من الاعتبارات، أهمها:

- أن رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة يشارك في تمويل المشاريع التي يُعَد عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها.

- أن ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حدة من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم بعضاً عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها.

- ثم الفقرة رقم 13 " تقدم الجامعة الاستشارات المتخصصة في المجالات المختلفة للقطاع الخاص لزيادة الانتاجية " بوزن نسبي (59.2%) وبدرجة متوسطة، ويعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة بأن تقديم المشورة للقطاع الخاص يحقق التوسع في الأعمال من خلال التحفيز والإلهام والنظرة المستقبلية، كما أنها التي تحمى المستهلكين من إساءة استعمال السلطة الاحتكارية في بعض حالات القطاع الخاص، وهذا ما أكدته دراسة درادكة ومعايعة (2014)، ودراسة (Othman & Omer, 2011).

في حين كانت أدنى الفقرات كالآتي:

- الفقرة رقم 5 " توجد قواعد ولوائح منظمة لطبيعة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص " في أدنى المراتب بوزن نسبي (50.4%)، بدرجة متوسطة، ويعزى السبب في أن جاءت في أدنى المراتب إلى التوجهات الجديدة للجامعات بعد الضائقة المالية التي تمر بها الجامعات، بغرض إدخال نظم وقواعد وإجراءات جديدة للعمل وتصميم العلاقات الإشرافية المؤمنة بالسياسات الجديدة والإدارية والاستشارية. وهذا ما اتفق مع ما جاءت به دراسة الثنيان (2008)، والقحطاني (2009).

- ثم الفقرة رقم 10 " يتبنى القطاع الخاص إنشاء كراسي بحثية أو علمية تحمل اسم مؤسسها " بوزن نسبي (50.5%)، ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع وتيرة الحراك في موضوع الخريطة البحثية في الآونة الأخيرة من خلال مشاركة بعض أعضاء هيئة التدريس في وضع دليل أولويات البحث العلمي في فلسطين الصادر عن وزارة التربية والتعليم عام 2014م.

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى إلى المتغيرات: (الجامعة، الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة).

وللإجابة عن السؤال سيتم التحقق من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لمتغير الجامعة (الأزهر- الإسلامية - القدس المفتوحة).

للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحادي لفحص أثر الجامعة (الأزهر- الإسلامية- القدس المفتوحة) على واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس على الاستبانة تعزى لمتغير الجامعة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	بين المجموعات	1815.46	2	907.73	9.012	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	31223.20	310	100.72		
	المجموع	33038.66	312			
متطلبات الشراكة الفاعلة	بين المجموعات	25.35	2	12.67	0.134	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	29313.77	310	94.56		
	المجموع	29339.11	312			
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	بين المجموعات	1209.19	2	604.59	3.091	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	60634.31	310	195.59		
	المجموع	61843.50	312			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	186.57	2	93.28	0.113	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	256474.33	310	827.34		
	المجموع	256660.89	312			

قيمة (ف) الجدولية عند (د.ح=2، 310) عند مستوى دلالة 0.05= 3.00، وعند مستوى دلالة 0.01= 4.61

يتبين من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالي مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وأوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تبعاً لمتغير الجامعة لأفراد العينة، والجدول الآتي واختبار شيفيه يبين نتائج اتجاه الفروق بين متوسطات أعضاء هيئة التدريس على المجال والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير الجامعة:

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المجالات ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة

المتغير	البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	الأزهر	64	29.34	11.63
	الإسلامية	191	31.90	10.01
	القدس المفتوحة	58	25.62	8.02
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	الأزهر	64	49.39	17.92
	الإسلامية	191	47.95	13.94
	القدس المفتوحة	58	53.16	7.81

والجدول الآتي يبين نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات أعضاء هيئة التدريس على جميع المجالات لمتغير الجامعة:

جدول (15)

نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات أفراد العينة على المجالات ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة

المجال	المتغير	الأزهر	الإسلامية
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	الإسلامية	2.556	
	القدس المفتوحة	3.723	6.279(*)
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	الأزهر	1.442	
	القدس المفتوحة	3.764	5.207(*)

يتبين من الجدولين السابقين أنه:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجال مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بين مجموعة جامعة القدس المفتوحة ومجموعة الجامعة الإسلامية، لصالح مجموعة الجامعة الإسلامية.

ويعزى السبب في ذلك إلى اتساع دائرة الشراكة مع الجامعات التي كانت الفروق لصالحها، وتشجيع البحث العلمي، وتسويق نتائجه، من خلال:

- منحة الجامعة البحثية والتي تم استحداثها عام 2002 ضمن جهود شؤون البحث العلمي لتعزيز جودة الممارسات البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية بما يدعم دور الجامعة لاحتضان مركز تميز بحثي.

- منحة الفريق البحثي التي استحدثت عام 2012م التي تعتمد بالدرجة الأولى على العمل المشترك بين عدد من أعضاء هيئة التدريس في موضوع محدد يقع تحت اهتماماتهم المباشرة.

- جائزة الجامعة للبحث العلمي التي تم استحداثها منذ العام 2005م لتكريم الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية المتميزين بحثياً بواقع ثلاث جوائز للعام الواحد.

- جائزة الجامعة لأبحاث الطلبة التي استحدثت عام 2007 وتأتي الجائزة سعياً من الجامعة في دعم البحث العلمي وتشجيعاً لخريجيها.

- وجود (5) مجلات علمية محكمة متنوعة، وهذا العدد من المجلات تنفرد بها الجامعة الإسلامية عن مثيلاتها من الجامعات الأخرى.

وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة الثنيان (2008)، وشتوي (2005)، والسلاطين (2005) التي لم تجد فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص تعزى للكلية (علمية-إنسانية) لدى أفراد العينة.

وللتحقق من ذلك تمت المقارنة بين متوسط درجات أعضاء هيئة التدريس من الكليات العلمية (ن= 107) ومتوسط درجات الكليات الانسانية (ن= 206) على استبانة واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص موضوع الدراسة باستخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين، واستخدم الباحث هذا الاختبار الإحصائي البارامتري

بسبب اعتدالية توزيع الدرجات في كل من مجموعتي التطبيق، إضافة إلى أن عدد أفراد العينة يزيد عن ثلاثين فرداً (علام، 2005: 210)، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (16)

اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص تعزى للكلية(علمية-إنسانية)

الاستبيان	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	العلمية	33.38	9.28	4.021	دالة عند 0.01
	الإنسانية	28.57	10.42		
متطلبات الشراكة الفاعلة	العلمية	31.27	8.46	1.936	غير دالة إحصائياً
	الإنسانية	29.04	10.22		
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	العلمية	50.49	10.05	1.158	غير دالة إحصائياً
	الإنسانية	48.54	15.75		
الدرجة الكلية للاستبانة	العلمية	115.14	21.23	2.654	دالة عند 0.01
	الإنسانية	106.16	31.48		

قيمة (ت) الجدولية (د.ح= 311) عند مستوى دلالة 0.05= 1.96، عند مستوى دلالة 0.01= 2.576

يتبين من الجدول السابق أنه:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس من الكليات العلمية والأعضاء من الكليات الانسانية على مجال مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص والدرجة الكلية للاستبانة، لصالح الأعضاء من الكليات العلمية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية أكثر اهتماماً بالجانب التسويقي لمخرجات أبحاثهم لارتباطها بالتقنية والتطبيقات العملية وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة شتوي (2005)، والثنيان (2008)، ويتفق مع دراسة درادكة ومعايعة (2014).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس على مجالي متطلبات الشراكة الفاعلة وأوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تبعاً لمتغير الكلية، مما يعني أن أفراد العينة لديهم تقديرات متقاربة لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص تبعاً للكلية، ويعزى السبب في ذلك إلى اشتراك أعضاء هيئة التدريس - بغض النظر عن الكلية - بالطموح نفسه للارتقاء، والرغبة تحقيق الشراكة والفائدة منها.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد فأقل - أستاذ مشارك - أستاذ).

ولتحقيق ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لفحص أثر الرتبة الأكاديمية (أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد فأقل) على واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس على الاستبانة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	بين المجموعات	3976.65	2	1988.32	21.209	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	29062.01	310	93.75		
	المجموع	33038.66	312			
متطلبات الشراكة الفاعلة	بين المجموعات	1358.36	2	679.18	7.525	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	27980.76	310	90.26		
	المجموع	29339.11	312			
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	بين المجموعات	3886.86	2	1943.43	10.395	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	57956.64	310	186.96		
	المجموع	61843.50	312			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	25055.82	2	12527.91	16.768	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	231605.08	310	747.11		
	المجموع	256660.89	312			

قيمة (ف) الجدولية عند (د.ح=2، 310) عند مستوى دلالة 0.05= 3.00، وعند مستوى دلالة 0.01= 4.61

يتبين من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المجالات والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية لأفراد العينة، والجدول الآتي يبين نتائج اختبار شيفيه اتجاه الفروق بين متوسطات أعضاء هيئة التدريس على المجال والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية:

جدول (18):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المجالات ذات الدلالة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المتغير	البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	أستاذ	92	24.75	11.60
	أستاذ مشارك	97	33.20	9.65
	أستاذ مساعد فأقل	124	31.94	8.01
متطلبات الشراكة الفاعلة	أستاذ	92	26.88	12.11
	أستاذ مشارك	97	29.84	8.46
	أستاذ مساعد فأقل	124	31.95	7.95
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	أستاذ	92	43.77	17.50
	أستاذ مشارك	97	51.01	12.29
	أستاذ مساعد فأقل	124	51.83	11.26
الدرجة الكلية للاستبانة	أستاذ	92	95.40	34.71
	أستاذ مشارك	97	114.04	26.03
	أستاذ مساعد فأقل	124	115.72	21.51

والجدول الآتي يبين نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات أعضاء هيئة التدريس على جميع المجالات لمتغير الرتبة الأكاديمية:

جدول (19)

نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات أفراد العينة على المجالات ذات الدلالة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	المتغير	أستاذ	أستاذ مشارك
مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	أستاذ مشارك	8.446 (*)	
	أستاذ مساعد فأقل	7.186 (*)	1.261

المجال	المتغير	أستاذ	أستاذ مشارك
متطلبات الشراكة الفاعلة	أستاذ مشارك	2.956	
	أستاذ مساعد فأقل	5.071 (*)	2.116
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	أستاذ مشارك	7.239 (*)	
	أستاذ مساعد فأقل	8.059 (*)	0.820
الدرجة الكلية للاستبانة	أستاذ مشارك	18.640 (*)	
	أستاذ مساعد فأقل	20.316 (*)	1.676

يتبين من الجدولين السابقين أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع المجالات والدرجة الكلية للاستبانة بين مجموعة الرتبة الأكاديمية أستاذ من ناحية ومجموعتي الرتبة الأكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد فأقل إذ ظهرت لصالح مجموعتي الراتبة الاكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد فأقل، ويعزى السبب في ذلك إلى أن أفراد العينة من الفئات ذات الفروق، لا زالوا ينظرون إلى واقع الشراكة كأساس يظهر مدى عمق معرفتهم بإمكانيات وموارد الجامعة المالية والمعرفية والفنية والبشرية، كما أنها تظهر ملامح المرحلة الجديدة في أهداف الخطة الاستراتيجية للجامعات في ظل تراجع الوضع الاقتصادي. وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة درادكة ومعايعة (2014)، والثنيان (2008)، وشتوي (2005) التي أظهرت عدم وجود فروق تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لسنوات الخدمة (أقل من 7 سنوات، 7-15 سنة، أكثر من 15 سنة) لدى أفراد العينة.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي لفحص أثر سنوات الخدمة (أقل من 7 سنوات، 7-15 سنة، أكثر من 15 سنة) على واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص لدى أفراد العينة، والجدول الآتي يبين قيمة اختبار (ف) ومستوى الدلالة للفروق بين المتوسطات:

جدول (20)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لسنوات الخدمة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مبررات الشراكة	بين المجموعات	39.10	2	19.55	0.184	غير دالة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين الجامعات والقطاع الخاص	داخل المجموعات	32999.56	310	106.45		إحصائياً
	المجموع	33038.66	312			
متطلبات الشراكة الفاعلة	بين المجموعات	406.01	2	203.00	2.175	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	28933.11	310	93.33		
	المجموع	29339.11	312			
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	بين المجموعات	4540.00	2	2270.00	12.280	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	57303.50	310	184.85		
	المجموع	61843.50	312			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	7009.51	2	3504.76	4.352	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	249651.38	310	805.33		
	المجموع	256660.89	312			

قيمة (ف) الجدولية عند (د.ح=2، 310) عند مستوى دلالة 0.05= 3.00، وعند مستوى دلالة 0.01= 4.61

يتبين من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة لأفراد العينة، والجدول الآتي يبين نتائج اختبار شيفيه اتجاه الفروق بين متوسطات أعضاء هيئة التدريس على المجال والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة:

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المجالات ذات الدلالة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

المتغير	البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	أقل من 7 سنوات	28	54.00	10.47
	7 – 15 سنة	116	53.16	12.43
	أكثر من 15 سنة	169	45.70	14.75
الدرجة الكلية للاستبانة	أقل من 7 سنوات	28	113.32	18.23
	7 – 15 سنة	116	114.59	25.72
	أكثر من 15 سنة	169	104.87	31.30

والجدول الآتي يبين نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات أعضاء هيئة التدريس على جميع المجالات لمتغير سنوات الخدمة:

جدول (22)

نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات أفراد العينة على المجالات ذات الدلالة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

المجال	المتغير	أقل من 7 سنوات	7 – 15 سنة
أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	7 – 15 سنة	0.836	
	أكثر من 15 سنة	8.301(*)	7.465(*)
الدرجة الكلية للاستبانة	7 – 15 سنة	1.264	
	أكثر من 15 سنة	8.451	9.716(*)

يتبين من الجدولين السابقين أنه:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجال أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بين مجموعة سنوات الخدمة أكثر من 15 سنة من ناحية، ومجموعتي سنوات الخدمة أقل من 7 سنوات و7-15 سنة، لصالح مجموعتي سنوات الخدمة أقل من 7 سنوات و7-15 سنة.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية على الدرجة الكلية للاستبانة بين مجموعة سنوات الخدمة أكثر من 15 سنة ومجموعة سنوات الخدمة 7-15 سنة، لصالح مجموعة سنوات الخدمة 7-15.

ويعزى السبب في تلك الفروق لصالح الفئات المحددة، إلى أن هذه الفئات تمثل ذروة العمل الجامعي في الغالب، وهي المرحلة التي يظهر فيها إنتاج عضو هيئة التدريس العلمي، التي يبحث خلالها على مشاريع الشراكة بهدف تحقيق الفائدة المشتركة. وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة الثنيان (2008)، ودرادكة ومعايعة (2014) التي لم تظهر فيها فروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. التوصيات العامة:

أ. تطوير سياسات وطنية داعمة لتفعيل التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص وفقاً

لمتطلبات للتنمية المستدامة.

ب. تعزيز ثقافة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من خلال برامج توعوية، وورش عمل، ومؤتمرات مشتركة.

ت. تشجيع تبادل الخبرات بين الأكاديميين وأصحاب الأعمال لضمان مؤامة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل.

2. التوصيات المحددة:

أ. إنشاء مكاتب متخصصة في الجامعات الفلسطينية تُعنى بتنسيق الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص.

ب. توفير حوافز للقطاع الخاص للإسهام في تمويل البحث العلمي والمشاريع الأكاديمية التطبيقية.

ت. إدراج مقررات دراسية متخصصة في الجامعات تُعزز المهارات المطلوبة في سوق العمل وفقاً لاحتياجات القطاع الخاص.

ث. تفعيل برامج التدريب والتأهيل العلمي للطلاب داخل المؤسسات الخاصة لضمان اكتسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل.

3. مقترحات البحوث المستقبلية:

أ. دراسة أثر الشراكات الجامعية مع القطاع الخاص على جودة التعليم العالي وتوظيف الخريجين.

ب. تقييم نماذج الشراكة الناجحة في دول أخرى وإمكانية تطبيقها في السياق الفلسطيني.

ت. تحليل التحديات التي تواجه استدامة الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص واقتراح آليات مبتكرة لتعزيزها.

المراجع العربية والانجليزية

أولاً: المراجع العربية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). *تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016: الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير*. الأمم المتحدة. متاح على: https://www.undp.org

الثنيان، سلطان (2008): *الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية* (تصور مقترح)، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة الملك سعود، الرياض.

الجابري، أحمد. (2015). دور الجامعات في دعم الاقتصاد المعرفي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 7(1)، 85-102.

حسن، أميرة (2010): *نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر السادس (التعليم العالي ومتطلبات التنمية)*، كلية التربية، جامعة البحرين، 25-28/ أكتوبر..

درادكة، أمجد ومعايعة، عادل (2014): الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (7)*، العدد (15).

الدريج، محمد. (2007): *الشراكة التربوية وتطبيقاتها في التعليم*. www.manhal.net/articles.php? action= show>

دكدوك، نعيم (2012): العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية – دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية، *المؤتمر الدولي السادس (إدارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي العربية)*، 5- 6 ديسمبر 2013، البحرين.

دكروري، محمد (2009): *الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية*، الملف (101) الإدارة العامة للبحوث المالية، وزارة المالية، القاهرة.

الزبير، فوزية (2011): *التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة*، منتدى الشراكة في مجال البحث العلمي" صناعة البحث العلمي في المملكة، المنعقد من 26 – 27 ابريل 2011، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض السعودية.

الزغب، أحمد (2011): *دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية*، جامعة القدس المفتوحة، رام الله.

السلاطين، على (2005): آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، *مجلة التربية، السنة 8، (16)*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.

شتوي، علي ناصر (2005): آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص- دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، *مجلة التربية، (16)، السنة (8)*، ص 259-318، الرياض.

الصالح، محمد. (2014). *الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والقطاعات المختلفة: المفاهيم والتطبيقات*. دار الفكر، بيروت، لبنان.

العاجز، فؤاد وحماد، حسن (2011): *رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي، مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه وأخلاقياته وتوظيفه (10-11/مايو)*، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.

العامري، أحمد. (2016). دور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير الأبحاث التطبيقية ونقل التكنولوجيا. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 12* (2)، 75-95.

أبو علام، رجاء (2011): *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية*، دار النشر للجامعات.

علام، صلاح الدين محمود (2005): *الأساليب الإحصائية الاستدلالية في تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية "البارامترية واللابارامترية"*، دار الفكر العربي.

القحطاني، محمد سعيد عبد الله (2009): *الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية*، [رسالة دكتوراه]، جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

مراد، سامي (2016): *سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية (22-24/ نوفمبر)*، الرياض.

المعجم الوسيط. (2014). *المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4*، دار المعارف.

مقداد، محمد إبراهيم (2011): *دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، بحث مقدم لمؤتمر عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، 10-11/ مايو، غزة*

أبو النصر، مدحت (2007): *إدارة منظمات المجتمع المدني- دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك*، ايتراك للنشر والتوزيع،

أبو نعيم، فاطمة توفيق (2015): *دور منشآت القطاع الخاص الفلسطيني في توفير فرص عمل لخريجي كليات التجارة "دراسة حالة قطاع غزة"*،[رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية.

وزارة التربية والتعليم العالي (2014): *دليل أولويات البحث العلمي في فلسطين*، مجلس البحث العلمي.

وزارة التربية والتعليم العالي (1998): *قانون رقم 11 لسنة 1998 بشأن التعليم العالي*.

Arabic References

Barnāmaj al-Umam al-Muttaḥidah al-Inmā'ī. (2016). *taqrīr al-tanmiyah al-Insānīyah al-ʿArabīyah li-ʿām 2016 : al-Shabāb wa-āfāq al-tanmiyah fī wāqiʿ mutaghayyir.* al-Umam al-Muttaḥidah. mtāḥ ʿalá : https : / / www. undp. org

al-Thanayyān, Sulṭān (2008) : *al-Sharākah bayna al-jāmiʿāt wa-al-qiṭāʿ al-khāṣṣ fī taṭwīr al-Baḥth al-ʿIlmī fī al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah (Taṣawwur muqtaraḥ),* [Risālat duktūrāh,] Jāmiʿat al-Malik Saʿūd, al-Riyāḍ.

al-Jābirī, Aḥmad. (2015). Dawr al-jāmiʿāt fī Daʿm al-iqtiṣād al-maʿrifī min khilāl al-Sharākah maʿa al-qiṭāʿ al-khāṣṣ. *Majallat al-Buḥūth al-Idārīyah wa-al-iqtiṣādīyah, 7* (1), 85-102.

Ḥasan, Amīrah (2010) : *Naḥwa tawthīq al-ʿalāqah bayna al-Jāmiʿah wa-al-mujtamaʿ, al-Muʿtamar al-sādis (al-Taʿlīm al-ʿĀlī wa-mutaṭallabāt al-tanmiyah*), Kullīyat al-Tarbiyah, Jāmiʿat al-Baḥrayn, 25-28 / Uktūbir ..

Darādikah, Amjad wmʿāyʿh, ʿĀdil (2014) : al-Sharākah bayna al-jāmiʿāt wa-muʾassasāt al-qiṭāʿ al-khāṣṣ wa-muʿawwiqāt tasbih min wijhat naẓar aʿḍāʾ Hayʾat al-tadrīs fī Jāmiʿat al-Yarmūk, *al-Majallah al-ʿArabīyah li-Ḍamān Jawdah al-Taʿlīm al-Jāmiʿī, al-mujallad (7),* al-ʿadad (15).

al-Durayj, Muḥammad. (2007) : *al-Sharākah al-Tarbawīyah wa-taṭbīqātuhā fī al-Taʿlīm*. www. manhal. net / articles. php? action= show>

Dkdwk, Naʿīm (2012) : al-ʿalāqah al-takāmulīyah bayna al-Taʿlīm wa-al-tanmiyah – dirāsah taḥlīlīyah li-dawr al-Taʿlīm al-Jāmiʿī fī al-tanmiyah, al-Muʾtamar al-dawlī al-sādis (Idārat al-Maʿrifah bi-muʾassasāt al-Taʿlīm al-ʿĀlī al-ʿArabīyah), 5-6 Dīsimbir 2013, al-Baḥrayn.

-al tajribah-al áalʿ zītark-a alʿma āṣṣkh-al ʿṭāqi-a alʿSharākah ma-al : (Dkrwry, Muḥammad (2009 -yah, alīlām-rat alāyah, Wizīlām-th alḥūBu-mmah lilĀʿ-rah alāId-al (101) *milaff-yah, alīrṣMi* .hirahāQ

rifah ʿMa-d alṣāwa iqtiḥah NaʿāinṢ-al-t waāʿmiāj-wun bayna alāʿTa-al: (Zubayr, Fawzīyah (2011-al -al áMuntad ،*..mhāstdābilah llāq-tanmiyah al-q alīqḥta-wa īllmʿ-th alḥBa-r alīwṭta-li* aqid ʿmun-Mamlakah, al-al īf īIlmʿ-th alḥBa-at alʿāinṣ" īIlmʿ-th alḥBa-l alāmaj īkah fāShar -al āḍRiy-n, alāmḥRa-Abd alʿ rah bintūrah NīAm-at alʿmiāl 2011, JīAbr 27 – min 26 .yahīdūʿSa

-yah alīlʾūMas-t alādarāz Mubīzʿta īf īnṭīFilas-al āṣṣkh-al ʿqiṭā-Dawr al : (Alzghb, Aḥmad (2011 -at alʿmiāJ ،*yahīnṭīFilas-t alāʿmiāJ-yah lilīʿāijtim-yah alīlʾūMas-tamar alʾyah, Muīʿmujtama* .hām Allāah, RūḥMaft-Quds al

-t alāassasʾmu-ah waʿmiāJ-yah bayna alīassasʾmu-kah alāShar-r alīwṭt taāyīlā : (2005) áalʿ ،Salāṭīn-al -yah lilīrṣMi-yah alīʿJam-al ،(*adad (16ʿ-Sunnah 8, al-Tarbiyah, al-Majallat al* ،āṣṣkh-al ʿṭāqi .hirahāQ-yah, alīmīlʿta-rah alāid-al-ranah waāmuq-Tarbiyah al

t āassasʾmu-t waāʿjāmi-al muʾassasīyah bayna-Sharākah al-ir (2005) : ālīyāt taṭwīr alāṣN īAlʿ ،Shitwī Malik-at alʿmiāJ-yah biīmīdāAk-t alādāqiy-al āʾrā-yah liīfāsah istikshādir-āṣalkh ʿṭāqi-al *-adad (16), alʿ-Tarbiyah, al-Majallat al* ،rīAsʿ aqatṭMin-bi āṣṣkh-al ʿṭāqi-t alādālid wqyāKh .āḍRiy-al ،318-259 Ṣ ،*(Sunnah (8

-t alāʿqiṭā-al-Akādīmīyah wa-muʾassasāt al-Sharākah bayna al-al .(Muḥammad. (2014 ،Ṣāliḥ-al .nāt, LubnūFikr, Bayr-r alāD .*tāqībṭta-al-m waīhāmaf-mukhtalifah : al*

kah āShar-q alīqḥta īf īllm ʿ-th alḥBa-dawr al-dah liīyah jad'ru : (asan (2011Ḥ ،dāmḥd w'ājiz, FuĀʿ-al *īllm ʿ-th alḥBa-tamar al'Mu ،īmulār takẓūj min manāint-t alā ʿṭāa qi ʿilah ma ʿāf-al* ʿṭāyah, QiīmāIsl-ah alʿmiāJ-al ،*(ūyāM / 11-fuhu (10ẓītaw-th waāqyākhl'muhu wīhāmaf* .Ghazzah

al-ʿĀmirī, Aḥmad. (2016). Dawr al-Sharākah bayna al-jāmiʿāt wa-al-qiṭāʿ al-khāṣṣ fī taṭwīr al-Abḥāth al-taṭbīqīyah wa-naql al-tiknūlūjiyā. *Majallat al-Buḥūth al-Idārīyah wa-al-iqtiṣādīyah, 12* (2), 75-95.

Nashr -r alāD ،*yahītarbaw-al-yah waīnafs-m alūUlʿ-al īth fḥBa-hij alāMan* : (2011) ā'm, RajāAllʿ Abū ،tāʿmiāJ-lil.

ʿAllām, Ṣalāḥ al-Dīn Maḥmūd (2005) : *al-asālīb al-iḥṣā'īyah alāstdlālyh fī taḥlīl bayānāt al-Buḥūth al-nafsīyah wa-al-tarbawīyah wa-al-Ijtimāʿīyah "albārāmtryh wāllābārāmtryh*", Dār al-Fikr al-ʿArabī.

īf āṣṣkh-al ʿṭāqi-yah lilīmustaqbal-t alārāistithm-al : (h (2009āAbd Allʿ dīʿQaḥṭānī, Muḥammad Sa-al rah āld-al īf [hārūlat duktāRis] ،*yahīdū ʿSa-yah alīArab ʿ-Mamlakah al-al īmm fā ʿ-m alīl ʿTa-al* -yah alīArabʿ-Mamlakah al-al .áQur-at Umm alʿmiāJ ،ṭīṭtakh-al-yah waīTarbaw-al .yahīdūʿSa

īf ādawruh-wa āṣṣkh-al ʿṭāqi-al-t waā ʿmiāj-bayna al kahāShar-l alīʿSubul Taf : (Murād, Sāmī (2016 *tanmiyah -tamar al'yah, Muīdū ʿSa-yah alīArab ʿ-Mamlakah al-al-yah biīrāld-tanmiyah al-al* .āḍRiy-fimbir), alūN / *24-yah (22īdṣāiqti-t alāaddiyḥta-ill alẓ īyah fīrāld-al*

،rifāʿMa-r alāD ،*4ṭ ،yahīArab ʿ-lughah al-al ʿMajma ،īṭWas-al jam ʿMu-al* .(2014) .īṭWas-jam alʿMu-al .

-ah al ʿJāmi-Tijārah fī al-Dawr Barāmij mājistīr Kullīyat al : (Miqdād, Muḥammad Ibrāhīm (2011 *thḥn, baṭīFilas īyah fīdṣāiqti-tanmiyah al-q alīqḥta īhamah fāmus-al īGhazzah f-yah biīmāIsl ،ūyāM / 11-yah, 10īmāIsl-ah al ʿmiāJ-al ،āUly ʿ-t alāsāDir-dat alālm ʿ tamarʿMu-muqaddam li* Ghazzah

-t alāyīʿjam-al īsah fādir-almdny ʿmujtama-Idārat munaẓẓamāt al : (Naṣr, Midḥat (2007-Abū al *-al-alah waāʿmus-al-wa yahīfāshaf-al-kah waāshir-al-n waītamk-r alẓūyah min manīAhl* .hirahāQ-al ،ʿīTawz-al-Nashr wa-k lilātrĪ ،*Itshbykāw ʿwṭltādah wāqiy*

Abū Naʿīm, Fāṭimah Tawfīq (2015) : *Dawr munsha'āt al-qiṭāʿ al-khāṣṣ al-Filasṭīnī fī tawfīr furaṣ ʿamal li-Khirrījī Kullīyāt al-Tijārah "dirāsah ḥālat Qiṭāʿ Ghazzah*",[Risālat mājistīr,] al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, Ghazzah.

Wizārat al-Tarbiyah wa-al-taʿlīm al-ʿĀlī (2014) : *Dalīl Awlawīyāt al-Baḥth al-ʿIlmī fī Filasṭīn, Majlis al-Baḥth al-ʿIlmī,*.

Wizārat al-Tarbiyah wa-al-taʿlīm al-ʿĀlī (1998) : *Qānūn raqm 11 li-sanat 1998 bi-sha'n al-Taʿlīm al-ʿĀlī,*.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

Derezotes, Paul (2004): *Making the Jump to the private sector*, American Meteorological society, U.S.A.

Johnson, G., Whittington, R., Scholes, K., Angwin, D., & Regnér, P. (2016). *Exploring Strategy: Text and Cases (11th ed.).* Pearson Education Limited.

O'Kane, Colm (2010): " *Bridging the Gap between Academics and Industry*", Dublin Institute of Technology, Dublin

Othman, Rosly & Omar, Ahmad (2011):" *University and Industry Collaboration*: *Towards a Successful and Sustainable partnership*", University Sains Malaysia, Malaysia

Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2011). Creating shared value. *Harvard Business Review*, 89(1/2), 62-77